



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: البارادولوماسي رؤية تحليلية في المفهوم والممارسة نماذج تطبيقية لحكم اللامركزية

اسم الكاتب: أ.م.د. محمد عزيز عبد الحسن البياتي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9888>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 01:00 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.





البارا دبلوماسية رؤية تحليلية في المفهوم والممارسة نماذج تطبيقية لحكم اللامركزية

أ.م.د. محمد عزيز عبد الحسن البياتي

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

mohammad.aziz@copolicy.uobaghdad.edu.iq

المخلص:

باتت (Para diplomacy) الدبلوماسية الموازية تؤدي دروا مهما في أنظمة الحكم الفدرالي، لتكون الفاعل ما دون الوطني الذي يقوم بممارسة أدوار متعددة تؤديها على مستويين الحكم وإعمال السيادة على حد سواء، وبين هذا وذاك تتفاعل الحكومات والادارات المحلية خارج حدودها المحلية والاقليمية، لتبدأ مرحلة جديدة في إدارة سياسات الشراكة الخارجية خدمة للولايات والاقاليم المحلية في أي دولة تتبع النموذج الفدرالي.

وتكمن اهمية البحث في معالجة اشكالية ادارة (Para diplomacy) الدبلوماسية الموازية على مستويي الإقليم أو الولاية أو ما سواها ، وصولا إلى تمكين فواعل جديدة في داخل وخارج الدولة القومية ذات السيادة حينما تروم الجهات الفاعلة دون الوطنية بممارسة أدوار تكميلية بقدر تعلق الأمر بممارسة الحكم وإعمال السيادة خارج الحدود الجغرافية للدول نفسها ، مما يفرض ضرورة التنسيق في معالجة جميع المشكلات في ادارة هذا النوع من العلاقات الخارجية الممتدة ليس إلا ، ويمكن هدف الدبلوماسية الموازية في إدارة الملفات الخارجية الممتدة خارج حدود المناطق الاقليمية المحلية ، في أنظمة الحكم الفدرالية ، مما يتطلب البحث عن وسائل وأدوات فاعلة قادرة على إدارة الحكم ، وممارسة إعمال السيادة كونهما من صميم اختصاص الحكومة الاتحادية في المركز ، على أن تجري عملية الفهم لحدود ممارسة الصلاحيات تلافيا لأي اشكالية دستورية أو ادارية متأتية عن تطبيق النظام الفدرالي .

لقد خلص البحث الى دعم الرؤية البحثية لما طرحه (باناويتيس سولداتوس) حينما اعتمد مفهوم (Para diplomacy) الدبلوماسية الموازية من أجل إدارة صلاحيات خارجية هي في الأساس مصنفة من ضمن الصلاحيات المركزية للحكومة الاتحادي في أنظمة الحكم الفدرالية وليس للحكومات المحلية في الأطراف (Subnational Governments) ، من أجل تبسيط اجراءات العمل السياسي ، والمضي في تنفيذ برامج التطوير على مستوى الانجاز في الولايات التي تستلزم اللامركزية السياسية في تقاسم السلطة وحتى ممارسة السيادة حصرا ، مما ينتج قيام حكومات دون الوطنية (Subnational Governments) .

الكلمات المفتاحية : البارادبلوماسية ، اللامركزية السياسية ، الحكومات دون الوطنية ، اعمال السيادة خارج الاقليم.

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٥/١/٤ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/٢٧ تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٣/١



The Para diplomacy is an analytical vision in concept and practice: applied models of decentralization governance

Prof. Dr. Muhammad Aziz Abdul Hassan Al-Bayati
University of Baghdad / College of Political Sciences
mohammad.aziz@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

Para-diplomacy has come to play an important role in federal governance systems, to be the sub-national actor that exercises multiple roles at both the levels of governance and the exercise of sovereignty. Between this and that, local governments and administrations interact outside their local and regional borders, to begin a new phase in managing foreign partnership policies in service of the states and local regions in any country that follows the federal model.

The importance of the research lies in addressing the problem of managing parallel diplomacy (para diplomacy) at the regional, state or other levels, in order to empower new actors inside and outside the sovereign nation-state when sub-national actors seek to exercise complementary roles as far as the exercise of governance and the exercise of sovereignty outside the geographical borders of the countries themselves are concerned, which imposes the necessity of coordination in addressing all problems in managing this type of extended foreign relations only, and the goal of parallel diplomacy lies in managing external files extending beyond the borders of local regional areas, in federal systems of government, which requires searching for effective means and tools capable of managing governance and exercising sovereignty as they are at the core of the jurisdiction of the federal government at the center, provided that the process of understanding the limits of the exercise of powers takes place to avoid any constitutional or administrative problem resulting from the application of the federal system. The research concluded by supporting the research vision of what was proposed by (Panagiotis Soldatos) when he adopted the concept of (para diplomacy) parallel diplomacy in order to manage external powers that are basically classified as central powers of the federal government in federal systems of government and not local governments in the peripheries (Subnational Governments), in order to simplify political work procedures, and proceed with the implementation of development programs at the level of achievement in the states that require political decentralization in sharing power and even exercising sovereignty exclusively, which results in the establishment of subnational governments (Subnational Governments).

Keywords: Para diplomacy, political decentralization, sub-national governments, the implementation of sovereignty outside the region.



المقدمة:

يعد مفهوم (Para diplomacy) أو ما يعرف (بالدبلوماسية الموازية) من المفاهيم حديثة النشأة والتأسيس على مستوى التنظيري والممارسة إلا أنه لا يزال محل خلاف من قبل العديد من الباحثين والمتخصصين ، لا سيما بقدر تعلق الأمر بحالة الترابط ما بين الجانب إدارة الدبلوماسية الموازية من قبل الأقاليم أو الولاية التي تتمتع بصلاحيات واسعة باتت الأقرب بنظم الإدارة الذاتية للحكم .

وهناك من عدّ الدبلوماسية الموازية بمنزلة دبلوماسية الإدارات الفرعية الإقليمية كما هو الحال في الأنظمة الفدرالية بالعالم، إذ يفضل البعض الآخر توظيف ما يعرف بدبلوماسية متعددة المسارات أو دبلوماسية متعددة المستويات.

من هنا يمكننا القول بأن الدبلوماسية الموازية باتت الأقرب لما يعرف بالدبلوماسية غير الحكومية أو شبه الحكومية؛ بسبب تعدد الفواعل المتداخلة في تطبيق هذا النوع من الصلاحيات الممنوحة للولايات والأقاليم وفق الدستور والقوانين النافذة في أنظمة الحكم الاتحادية.

وفتحت العولمة وتأثيراتها الطريق امام (**Subnational Governments**) في ادارة الدولة والتمتع بصلاحيات ادارة شؤونها الخارجية وصنع السياسة الخارجية والتي كانت في السابق وظيفة الدولة الفدرالية بامتياز ، الامر الذي في النهاية الى تعزيز مصطلح (الدبلوماسية الموازية) ، بمعنى اصح زيادة الفاعلية الاقليمية والدولية للحكومات الاقليمية (الحكومات ما دون الدولة في المجال الدولي) في اقامة اتصالات دائمة او مؤقتة مع دول اجنبية مما يعني عمليا اضعاف لقدرة الدولة الفدرالية على ادارة شؤونها الداخلية والخارجية ، بل الاكثر من ذلك ضعف الدولة الفدرالية على فرض احترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية وبما يؤثر في وحدة النظام السياسي للدولة الفدرالية.

ومن الجدير بالذكر ، ان النشاط الدولي للفواعل او الوحدات دون الدولة ، لا يقتصر في الوقت الحاضر على الدول الفيدرالية ، ذات أنظمة الحكم اللامركزية مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا فحسب ، بل انه امتد الى الدول الموحدة ذات الأنظمة المركزية ، مثل الصين وفرنسا وبريطانيا (عبد السادة 2020 ، 42) .

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في معالجة اشكالية ادارة (**para diplomacy**) الدبلوماسية الموازية على مستويي الإقليم أو الولاية أو ما سواها ، وصولا إلى تمكين فواعل جديدة في داخل وخارج الدولة القومية ذات السيادة حينما تروم الجهات الفاعلة دون الوطنية بممارسة أدوار تكميلية بقدر تعلق الأمر بممارسة الحكم

وإعمال السيادة خارج الحدود الجغرافية للدول نفسها ، مما يفرض ضرورة التنسيق في معالجة جميع المشكلات في ادارة هذا النوع من العلاقات الخارجية الممتدة ليس إلا .

اشكالية البحث:

تكم اشكالية البحث في تأسيس نظم ادارة محلية دون الوطنية (Subnational Governments) ؛ ولكن بصلاحيات واسعة كفلها الدستور والقوانين النافذة في انظمة الحكم الفدرالية ، من هنا جاء البحث لي طرح جملة التساؤلات التي تكمن في الآتي : ما طبيعة الدبلوماسية الموازية ؟ وما الفرق عن الدبلوماسية التي تمارسها الدول؟ ما الفرق بين الحكومات دون الوطنية أو الاقليمية المحلية والحكومة الاتحادية في المركز على وفق تصنيف نظم الحكم الاتحادية؟ كيف تمارس السيادة على مستوى الولايات والاقاليم في أنظمة الحكم الفدرالية؟ ما طبيعة البنى الحكومية على مستوى الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات والاقاليم وفقا لنظام الحكم الاتحادي؟

فرضية البحث:

تكم فرضية البحث فيما طرحه (باناويوتيس سولداتوس) حينما اعتمد مفهوم (para diplomacy) (الدبلوماسية الموازية) من أجل إدارة صلاحيات خارجية هي في الأساس مصنفة من ضمن الصلاحيات المركزية للحكومة الاتحادي في أنظمة الحكم الفدرالية وليس للحكومات المحلية دون الوطنية، من أجل تبسيط اجراءات العمل السياسي، والمضي في تنفيذ برامج التطوير على مستوى الانجاز في الولايات التي تستلزم اللامركزية السياسية في تقاسم السلطة وحتى ممارسة السيادة حصرا، مما ينتج قيام حكومات دون الوطنية.

منهجية البحث:

تكم منهجية البحث في توظيف منهج التحليل النظمي، مع الاستعانة بالمقترين الوصفي والتاريخي للبحث في دور الدبلوماسية الموازية في ممارسة الحكم وفهم حدود أعمال السيادة بأنظمة الحكم الفدرالي، لإدارة أنماط العلاقات الخارجية الممتدة خارج حدود الدولة نفسها جغرافيا.

المطلب الاول

الإطار النظري والمفاهيمي للبارا دبلوماسية

على الرغم من ان مفهوم الدبلوماسية الموازية يميل الى ان يكون الأكثر استخداما، في الادبيات الاكاديمية للعلوم السياسية والدراسات الدستورية المتعلقة بالمشاركة الدولية، الا انه لا يزال محل خلاف من قبل العديد من الباحثين والمؤلفين ، اذ يفضل البعض استخدام تعبير دبلوماسية الدول الفرعية الإقليمية ويفضل البعض الاخر التعبير بدبلوماسية متعددة المسارات، او حتى دبلوماسية متعددة المستويات والدبلوماسية

الموازية وعلى العموم تعرف الدبلوماسية الموازية بانها حكم اللامركزية السياسية في تقاسم السيادة والسلطة السياسية.

ان أهمية الدراسة المقارنة للأنظمة الفدرالية وتحديدًا لمبدأ تقاسم السلطة والسيادة بين الدولة المركزية والحكومات دون الدولة (Subnational Governments) في ظل (Para diplomacy) ترتبط بشكل اساسي بمسألة التحول في انماط الحكم السائدة ، من عالم تغلب عليه الدول القومية منذ معاهدة وستفاليا 1648 ذات السيادة إلى عالم تتضاءل فيه سيادة الدولة ، وأن ثمة قيمة موضوعية للنظر في نظرية الأنظمة الفدرالية وتطبيقاتها العملية في ظل (Para diplomacy) من أجل استخلاص الدروس الإيجابية والسلبية على حد سواء التي يمكن الاستفادة منها من تجارب هذه الدول الفدرالية من حيث عدد الحكومات دون الدولة (Subnational Governments) وحجم الموارد المتوفرة والوضع الدستوري؛ مدى توزيع وتخصيص المسؤوليات من حيث التشريع والتنفيذ وصلاحيات الإنفاق المالي؛ وتوزيع وتخصيص الموارد وسلطات فرض الضرائب؛ ومدى التأثير من جانب المناطق، المدن ، الأقاليم في صنع السياسة الفدرالية على مستوى علاقاتها الخارجية عبر (Subnational Governments) ، والمشاركة الدولية للحكومات اللامركزية وتحديدًا مسألة اقامة علاقات وتمثيل دبلوماسي مع دول اجنبية والتي تدار من قبل وحدات دون الدولة او غير مركزية لتعزيز مصالحها الذاتية الثقافية والاقتصادية والسياسية بمعزل عن سلطات وصلاحيات الحكومة المركزية الفدرالية بصفة عامة هي الدبلوماسية غير الحكومية سواء كانت فردية او مؤسسية (123, 1990 Michelmann & Soldatos) , (Díaz Abraham 2019, 23) . (Sarquís 2016, 145) ويعرّف البروفيسور بانايوتيس سولداتوس، البارا ديبلوماسي، وهو من أوائل المنظرين لهذه الظاهرة، بأنه: "سعي مباشر، وبدرجات متفاوتة، من قبل الدول الفيدرالية، للأنشطة الخارجية."

ورغم ذلك تعد الدبلوماسية الموازية ظاهرة حديثة في مجال العلاقات الدولية تستلزم اللامركزية في تقاسم السيادة والسلطة السياسية، مما يتسبب في قيام الحكومات دون الوطنية (Subnational Governments) بتطوير علاقاتها الدولية خارج نطاق الدولة المركزية الفدرالية.

البارا ديبلوماسي هي مشاركة الحكومات المحلية في العلاقات الدولية، يتعلق هذا بالكيانات التابعة للدولة الدول الفيدرالية، والمناطق، وما إلى ذلك التي تشارك بشكل مباشر في السياسة الدولية، ولكنها يمكن أن تمتد أيضًا إلى المستويات الأدنى للإدارات والمدن نظرًا لمشاركتها المتزايدة في المستوى الدولي، على الرغم من استخدامه بالفرنسية لوصف العمل الدولي لإقليم كيبيك ، نادرًا ما يستخدم مصطلح "البارا ديبلوماسي" في فرنسا وأوروبا حيث يُفضل تعبير التعاون اللامركزي (Lecours (Oddone 2018, 78). (2002, 341).



ويجب التمييز بين مفهوم البارادبلوماسية ومفهوم "البروتودبلوماسية" ومفهوم "هوية البارادبلوماسية" وتشير الدبلوماسية البدائية إلى الاستراتيجيات الدولية التي تهدف إلى تعزيز الاعتراف الدبلوماسي من أجل الاستعداد لظهور دولة ذات سيادة. إنها في جوهرها مرحلة انتقالية .

ويمكن أن يحدد هذا المفهوم إستراتيجية الحكومة الكاتالونية في عام 2017 أو استراتيجية حكومة كيبيك التي سبقت استفتاء عام 1995 حول شراكة السيادة.

مفهوم البارادبلوماسية الهوية هو سجل آخر، إنه يمثل سياسة دولية لأمة بدون دولة ذات سيادة، مثل كيبيك أو اسكتلندا أو فلاندرز أو والنونيا أو كاتالونيا، عندما لا تسعى حكومات هذه الدول إلى تحقيق الاستقلال. وبالتالي ، فإن أحد الأهداف الأساسية لهذه الدول هو العمل دولياً من أجل تعزيز تقوية أو بناء الأمة في إطار دولة متعددة الجنسيات. تتمثل أهداف رواد الأعمال في مجال الهوية في تعزيز الصادرات وجذب الاستثمار والبحث عن الموارد التي يفتقرون إليها داخلياً ، بالإضافة إلى السعي للاعتراف بهم كأمة على المسرح العالمي ، وهي عملية أساسية في أي محاولة لبناء الأمة. يميل هذا الموقف إلى أن يكون شديد التناقض عندما تكون الحكومة المركزية معادية لمطالب هوية "الأمة الأخرى" مثل كاتالونيا وبلد الباسك في إسبانيا أو كيبيك في كندا

(Lecours 2002 ,90) ، (Criekemans 2007 ,76) ، (Bursens & Deforche 2010 ,123) . لا ينبغي الخلط بين البارادبلوماسية ومفهوم الدبلوماسية الموازية في دبلوماسية المسار الثاني باللغة الإنجليزية التي تتعلق بالتدخل في المجال الدبلوماسي للكيانات غير الحكومية مثل المنظمات غير الحكومية الدولية أو النقابات العمالية أو مراكز الأبحاث أو الأفراد. (Nahuel Oddone 2016 ,98).

وهذا التطور يسميه الباحثين والمتخصصين بالعلوم السياسية تدويل الحكومات الفرعية غير المركزية (**Subnational Governments**) وهذه الظاهرة المعاصرة هي الأكثر بروزاً في الولايات الفيدرالية، لأن الفيدرالية تسمح ببعض الاستقلالية والاختصاصات التشريعية للوحدات دون الدولة (**sub .state**) ، مما يجعلها أكثر انخراطاً في النشاطات الدولية الذي نتج عنه تراجع أو تقلص دور الحكومات الفيدرالية وانحسار وظائفها السيادية الأساسية التشريعية والتنفيذية والقضائية ، في إدارة شؤونها داخل الدولة وخارجها ، مما يؤثر مستقبلاً في وحدة النظام السياسي للدولة الفدرالية. (Haas 1992 ,67) ، (Kuznetsov 2014 ,45).

ومع ذلك، فقد ظهر هذا التطور نفسه مؤخراً أيضاً في الدول الموحدة، حيث لا تتمتع الحكومات دون الوطنية عموماً بهذه الاختصاصات، ونتيجة لذلك، فإن السؤال المركزي لبحثنا هو حول كيفية ظهور (**Para diplomacy**) الدبلوماسية الموازية في الدول الفيدرالية وما هي اليات تقاسم السلطة والسيادة بين هذه الهياكل الحكومية المختلفة (**Subnational Governments**) (والدولة الفدرالية) المركز والاقاليم وهل ترتبط

ظهور (Para – Diplomacy) بالنظرية المتجددة للفدرالية ؟ وفرضية بحثنا مفادها : ان النشاط الخارجي للحكومات المحلية (Subnational Governments) والموازي لنشاط الحكومة المركزية الفدرالية (para diplomacy) يعد كافيا لعدم تشجيع النزعات الانفصالية ، بعكس المشاركة الدولية في ظل (IDENTINY PARA DIPLOMACY) فأنها تهدد وحدة وسيادة الدولة الفيدرالية (Lecours ,112 , 2002) ، (Russell 2006 ,67) .

وهناك من يعتبر الدبلوماسية الموازية شبه الدبلوماسية بمثابة دبلوماسية الإدارات الفرعية الإقليمية، كما هو الحال في الأنظمة الفيدرالية في العالم، حيث يفضل البعض الآخر تستخدم الدول جميع أدوات السياسة الخارجية.

في الوقت الحاضر، وبضغط من العولمة أصبحت الانظمة الفدرالية تتقبل فكرة الدبلوماسية الموازية وتوسع بشكل متزايد وبطرق ووسائل جديدة لتنفيذها والتي يتم تعريفها (Para diplomacy) على نطاق واسع على أنها القوة الناعمة لتعزيز المصالح الدولية للدولة.

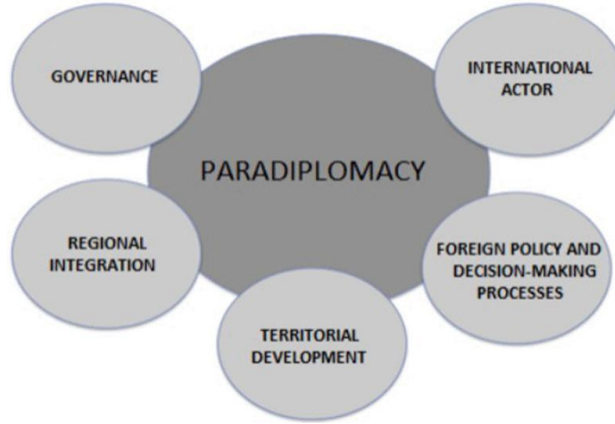
في حين أن أهداف الدبلوماسية الكلاسيكية ، المرتبطة بالأمن السياسي والعسكري للدولة ، تحتاج إلى أن يتم تنفيذها ضمن وسائل السلطات المركزية للدولة ، يمكن تنفيذ أهداف أخرى داخل هيئات السلطة اللامركزية على المستويين الإقليمي والمحلي. في الوقت الحاضر ، تتداخل السياسات الداخلية والخارجية ويزداد احتكار الدولة للعلاقات الدولية ، خاصة في بعض المجالات ، وأهمها عقد الاتفاقيات بكافة أنواعها. في هذا السياق وفي ظل تطور العلاقة ما بين المركز والأقليم في الانظمة الفدرالية فان البحث عن وسائل جديدة موازية لتنمية المجتمعات بوجود البارا دبلوماسية، يطرح تساؤلات منها، هل ينبغي النظر من زاوية ايجابية إلى الدور المتزايد للاتصالات الدولية التي أنشأتها السلطات الإقليمية للحكومات دون الدولية (Sarquis 2016 ,56) ، (Oddone 2018 ,98).

من هنا يمكننا القول إن الدبلوماسية الموازية أصبحت الأقرب إلى ما يعرف بالدبلوماسية غير الحكومية أو شبه الحكومية، بسبب تعدد الجهات الفاعلة المتداخلة في تطبيق هذا النوع من الصلاحيات الممنوحة للولايات والأقاليم وفقاً للدستور والقوانين المعمول بها في الأنظمة الفيدرالية للحكومة (Russell 2006 p90، Michelmann & Soldatos 1990 p78).

وإشكالية تقاسم السلطة والسيادة تبدأ من المعضلة المتمثلة إنشاء أنظمة إدارة محلية ذات نشاط دولي بدون النظام الوطني. لكن مع الصلاحيات الواسعة التي كفلها الدستور والقوانين المعمول بها في أنظمة الحكم الفيدرالية. أن اعتماد مفهوم الدبلوماسية الموازية من أجل إدارة السياسة الخارجية يصنف أساساً ضمن السلطات المركزية للحكومة الفيدرالية في أنظمة الحكم الفيدرالية وليس للحكومات دون الوطنية ، ومن أجل ذلك. تبسيط إجراءات العمل السياسي ، والمضي قدما في تنفيذ برامج التنمية على مستوى الإنجاز في

الولايات التي تتطلب اللامركزية السياسية في تقاسم السلطة وحتى ممارسة السيادة حصرا ، مما ينتج عنه إنشاء حكومات دون وطنية. ويكفي النشاط الخارجي للحكومات دون الوطنية ، الموازي لنشاط الحكومة المركزية الفيدرالية ، لردع الميول الانفصالية ، على عكس المشاركة الدولية لـ الحكومات المحلية في ضوء (para diplomacy Identity). إنها تهدد وحدة وسيادة الدولة الفيدرالية .

Figure 1: Para diplomacy from five theoretical perspectives.



Source: (Nahuel Oddone 2016)

Subnational Governments) هو انخراط (Para diplomacy Identity

فالهدف الأساسي من الحكومات دون الوطنية في الهوية الإثنية (Ethnic identity) لتكريس ميزات إثنية ولغوية ودينية في مواجهة الهوية الوطنية (National Identity). مما يُنظر له بحذر بل بشبهة على أنه دعوة انفصالية أو تهديد لوحدة الأمة والدولة الفدرالية واما الهدف الجوهرى للحكومات دون الوطنية في ظل (Proto diplomacy) "فإنها تشير إلى استراتيجيات الحكومات دون الوطنية المصممة لتعزيز الاعتراف الدبلوماسي الشرعية الدولية كوسيلة للتحضير لإنشاء دولة ذات سيادة بمعنى ادق ، السعي للحصول على الاستقلال بدعم من الخارج، اي البحث عن الاعتراف الدولي باستقلال الاقليم. (Chaloux and Séguin 2012 ,89) (MRI 2006, 68-67).

الهدف الرئيسي ((Para diplomacy Identity)) هو إشراك الحكومات دون الوطنية الحكومات دون الوطنية في الهوية العرقية لإدامة المزايا العرقية واللغوية والدينية في مواجهة الهوية الوطنية الهوية الوطنية ، والتي يُنظر إليها بحذر ، حتى مع الشك ، مثل دعوة للانفصال أو تهديد وحدة الأمة والفيدرالية الحكومية والحكومات دون الوطنية الحكومات دون الوطنية في ظل (Para diplomacy Identity) تشير إلى استراتيجيات الحكومات دون الوطنية المصممة لتعزيز الاعتراف الدبلوماسي الشرعية الدولية كوسيلة للتحضير للإنشاء دولة ذات سيادة السعي للاستقلال بدعم خارجي، أي البحث عن الاعتراف الدولي باستقلال المنطقة . (Chaloux, Paquin, and Séguin 2015 ,77)

وفي بلجيكا في عام 1993، منح تعديل دستوري للأقاليم والمجتمعات الحق في تطوير التعاون الدولي، بما في ذلك التصديق على المعاهدات، في الأمور التي تقع ضمن اختصاصها الحصري المادة 167، الفقرة 3، الشؤون الثقافية والتعليمية هي ، وفقاً للفقرة 3 من المادة 127 ، المجالات التي تقع ضمن اختصاصها الحصري يشمل هذا التعديل صياغة المعاهدات، التي تصدق عليها مجالس المجتمعات الفرنسية بمرسوم المادة 128.

وتنص المادة 130/4 على نفس الحق للمجتمع الناطق بالألمانية وتضيف "مسائل شخصية" إلى مجالات اختصاصها. بعد أن اكتسبت الحكومة دون الوطنية في بلجيكا، الحق الحصري في تطوير علاقاتها الدولية، لا يمكن للملك التوقيع أو التصديق على المعاهدات، فقط المعاهدات المبرمة قبل 18 مايو 1993 يمكن أن. (67, 2015, Chaloux, Paquin, and Séguin) ينقضها الملك وهذا التعديل الدستوري خفف من آثار الجمود بمجال اختصاص المحكمة الفيدرالية الاتحادية البلجيكية بقضية التنازع مع الحكومات دون الوطنية بشأن الموافقة على المعاهدات الدولية التي تتناول القضايا الفيدرالية والمجتمعية. هذه المعاهدات ، المعروفة في بلجيكا باسم المعاهدات المختلطة ، وهي موضوع اتفاقية تعاون بين الدولة الفيدرالية والمجتمعات والأقاليم بموجب التعديل الدستوري لعام 1994 والذي ينص على الية معقدة لتقاسم المسؤوليات والسلطات بين المركز والأقاليم تعزيزاً للشراكة السياسية والاقتصادية بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية (Aldecoa & Keating 1999 ,45)، (Michelmann & Soldatos 1990 ,123)، (Haas 1992,78) .

المطلب الثاني

(IDENTITY PROTO DIPLOMACY) وتعدد الانتماءات العرقية والاثنية داخل الدولة الواحدة

كيببيك نموذجا:

لغرض فهم الانتماءات العرقية والاثنية داخل الدولة الواحدة فأنا نطرح التساؤلات الموضوعية الآتية: ما هي العوامل التي دفعت بالحكومات دون الوطنية للتوجه للخارج؟ ما هو الأساس القانوني لنشاطها الدولي بمعزل عن المركز؟ ما هو موقف الحكومة المركزية من النشاط الدولي للحكومات دون الوطنية؟ أدت عوامل مثل العولمة الاقتصادية والفيدرالية واللامركزية السياسية إلى زيادة الأنشطة شبه الدبلوماسية من قبل الوحدات دون الوطنية، مثل العلاقات بين المقاطعات الكندية كيببيك كوحدة دون وطنية مع الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وفرنسا والاتحاد الأوروبي، كيببيك ، هي الحالة الأكثر بروزاً في تطبيق (Identity Proto diplomacy) ويتضمن بشكل أساسي قضايا التمثيل الدبلوماسي بصرف النظر عن المركز والتنمية الاقتصادية المستدامة والبيئة ونظام الضرائب ومسألة تقسيم الموارد الطبيعية وقضايا

الأمن والثقافة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا، وتعزيز أشكال جديدة من التعاون متعدد الأطراف على الصعيدين الإقليمي والدولي. (90, Maira 2010)، (McMillan 2008).

لا سيما مطالب حركة ((Québec)) الوطنية، تنطلق من تعزيز مطلب الانفصال عن الدولة الفدرالية الكندية من خلال التركيز على تفعيل دور الهوية وبخاصة المكون اللغوي اللغة الفرنسية كمحفز للصراعات الاثنية كمنطلق لتأسيس دولة مستقلة ذات سيادة (Nicholas 2010, 112).

وكيببيك في ظل الـ (diplomacy proto) تهدف إلى الاستقلال السياسي عن كندا وتحقيق الاعتراف الدولي بها كدولة في الخارج (Kuznetsov 2015, 211)، والوصف الواقعي لحالة كيببيك بالوقت الحاضر عبارة "دولة" داخل الدولة الفدرالية الكندية " او امة داخل امة (Shawn 1999, 56).

ومن يتمعن بالنظر في دولة كندا رغم كونها من الانظمة الفدرالية، ورغم تأكيد الدستور الفدرالي الكندي على المساواة بين اللغة الانكليزية والفرنسية واعتبارها لغات رسمية للبلاد، ولكنها تعاني من ازمة الهوية وجوهر الصراع الاثني موجود ومحرك هذا الصراع الاثني هو اللغة، ونشأ صراع بين ((Francophone))، الكنديين الفرنسيين، ((Anglophone))، الكنديين الانجليز، ومقاطعة ((Québec))، هي الوحيدة التي يتكلم اغلب سكانها اللغة الفرنسية، وبفضل ((Identity Proto diplomacy)) في كندا، انقسم المجتمع الكندي والذي تحكمه دولة فدرالية الى معسكرين: معسكر Federalists انصار كندا الفدرالية ومعسكر ((Sovereignists)) مؤيدي استقلال ((Québec))، بقيادة حركة كيببيك القومية، والتي ترى ان الحدود الجغرافية الحالية لإقليم كيببيك موروثه عن الاستعمار ويجب تغييرها، وان المكون اللغوي اللغة الفرنسية تمثل احد اهم المكونات للهوية للإقليم، بل انه يعد المحرك الاساسي للصراع الاثني بكندا، وان الكنديين الفرنسيين يشعرون بتهميشهم وحرمانهم من حقوقهم وحررياتهم، وانهم المجتمع الكيبكي اقلية مضطهدة داخل كندا الانجليزية وكان هناك شعور بالعداء تجاه ((establishment Saxon-Anglo)) وانعكس هذا الشعور في المعارضة الفرنسية الكندية او ما يسمون الكنديين الفرنسيين للتجنيد الاجباري خلال الحربين العالميتين، وفيما بعد نتيجة لذلك ظهرت حركة تحرير كيببيك (Front de Libération du Québec FLQ)، وحزب (PQ Québécois Parti)، الانفصالي، والمعروف بنزعته القومية والطائفية. (Al-Hasin 2020 p,157)، وان ظهور المصالح المتضاربة بين الكنديين الفرنسيين والكنديين الانجليز، سببه، قيام دولة مزدوجة الجنسية والثقافة والطائفة، نتيجة قيام الحروب والصراعات البريطانية الفرنسية على اراضيه (Woodward 1952, 144)، و أنشأ الفرنسيون مستعمرات على طول نهر سانت لورنس في اوائل القرن السابع عشر، بما في ذلك، تأسيسهم ل بورت رويال عام 1605، ثم مستوطنة (Québec) عام 1608 (سعيدوني 2016، 48)، ومدى

تأثير قضية ازمة الهوية في ظل ((Identity Proto diplomacy))، على حق تقرير المصير ((determination-Self)) والانفصالية ((separatism)) لاقليم كيبيك بدا واضحا ، ومنها تزايد النشاط الدولي الخارجي لكيبك ، والذي اصبح يضر بالوحدة الكندية ، رغم ان كندا كانت وما زالت تعلن وبشكل رسمي انها تريد شراكة اقتصادية وسياسية مع كيبك .(Russell 2006)

المطلب الثالث

الابعاد الدستورية والدولية (Quebec Para diplomacy)

لقد أدت عمليات التحول في الساحة الدولية إلى إعطاء أهمية أكبر للشؤون العابرة للحدود الوطنية، فضلاً عن الاعتراف بشكل أكبر بالجهات الفاعلة غير الحكومية وتأثيرها على السياسة العالمية. وفي هذا السياق، تم تقديم مفهوم الدبلوماسية الموازية لتحليل مشاركة الحكومات المحلية والإقليمية في العلاقات الدولية. أصبحت الدبلوماسية الموازية بشكل متزايد موضوعاً لدراسات علماء العلاقات الدولية. وقد ساعدت هذه الدراسات في تنظيم سلوك السلطات المحلية والإقليمية وجعلها مرئية، وخاصة مساهمتها في العلاقات الدولية.

تكتسب الدبلوماسية الموازية زخماً من حيث انتشارها إلى الحد الذي تعبر فيه الأفكار والتوصيات الحدود وتنتشر عبر المجتمعات الأكاديمية من خلال المؤتمرات والندوات والمنشورات أو الاجتماعات الفنية. ومع ذلك، لا يزال من الممكن اعتبار أجندة أبحاث الدبلوماسية الموازية أجندة بحثية نظرية ناشئة. وعلى الرغم من الاعتراف بجهود مهمة لتحديد وتنظيم المفاهيم، فقد حان الوقت لتعميق التحليل على المستويين العالمي والإقليمي، ويمكن فهم ذلك على النحو الآتي:

أولاً: الابعاد الدستورية ((Quebec Para diplomacy))

ان كيبك تشكل امة، وان اللغة الفرنسية هي اللغة الفرنسية الوحيدة في كيبك واللغة المشتركة للامة Quebec ، وان يكون لها الحق في وضع سياسة هجرة مستقلة عن السلطات الفدرالية الكندية ، تم لها ذلك في حكومة فرانسوا لوجو عام 2021 ، يحق لكيبك تعديل جزء من الدستور الكندي بشكل احادي ، ومنحت كيبك صلاحيات جزئية من خلال برامج مدفوعات التحويل المباشر مثل مخصصات الاسرة الكيبكية والمشاريع المحلية داخل اقليم كيبك ومنها برنامج الطاقة ، مع ملاحظة بان الحكومة الفيدرالية الكندية حريصة على تعزيز شراكة سياسية واقتصادية مع الحكومة الكيبكية كحكومة دون الوطنية رغبة منها بمنع انفصال كيبك عن الامة الكندية ، لكن شعور الانفصال لازال قائماً لدي اقليم كيبك، ويحاول اقليم كيبك ، الضغط على الحكومة الكندية الاتحادية لغرض تعديل الدستور الفيدرالي الكندي ، لانه لم ينص على الانفصال ، ولغرض تحقيق الانفصال ، هناك ثلاثة خطوات دستورية تكمل احدهما الاخرى ، منها ، تعديل

الدستور الفيدرالي الكندي وتميرير هذا التعديل الدستوري على الانفصال ، يتطلب موافقة الحكومة الاتحادية الكندية والحكومات المحلية عليه ، واجراء استفتاء شعبي لشعب اقليم كيببيك يصوت فيه صراحة للانفصال ، واجراء هذا الاستفتاء يتطلب اجراء مفاوضات جدية بين الحكومة الاتحادية الكندية وحكومات المقاطعات مع اقليم كيببيك وفق مبادئ اساسية منها الديمقراطية ، مبادئ حكم القانون ، حماية حقوق الاقليات وتفترض اطروحة بحثنا ، بانه ممكن اجراء استفتاء ثالث بعد استفتاء عام 1980 واستفتاء عام 1995 على استقلال كيببيك في المدى القصير ، حيث وصل دعم الانفصال شعبيا باقليم كيببيك الى اعلى مستوياته وبخاصة جيل الشعب بالإقليم والذين تتراوح اعمارهم ما بين 18 الى 34. (Michelmann & Soldatos 1990 ,90) ، (Maira 2010 ,87)

ثانيا : البعد الدولي (Quebec Para diplomacy)

ان نقل السلطة مسألة حساسة في الدول الفيدرالية ، اذ ان تقاسم السلطات ، لاسيما الخارجية منها ، والتي تختص بها السلطة الاتحادية ، على نحو حصري يصطدم مع رغبة الوحدات الفيدرالية في مد مسؤولياتها المحلية للخارج ، الامر الذي لا ترحب به الدول (عبد السادة 2020 ، 50) ، رغم ذلك ، اصبح النشاط الدولي لإقليم كيببيك يمثل تحديا وخطرا على السيادة الكندية كدولة اتحادية فيدرالية ومن ومظاهر ، الدبلوماسية الموازية لكيببيك، تعزيز عقيدة جيرين لاجوي، كأساس فكري لمشاركة كيببيك النشاطات الدولية ك حكومة دون الوطنية ، وبخاصة في مجال السياسات الخارجية لإقليم كيببيك ، والاستقلالية في توقيع الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الاجنبية بمعزل عن ارادة الحكومة المركزية الفيدرالية الكندية ، مثلا لدى حكومة كيببيك ك حكومة دون وطنية ، علاقات شراكة وتعاون مع مجموعة الاقاليم الناطقة بالفرنسية والمقامة على روابط ثقافية ولغوية مع رواندا توغو السنغال الصومال ، ويتمتع اقليم كيببيك بتمثيل دولي في اكثر من 25 دولة ، ولديه وفود عامة في بروكسل ، لندن ، باريس ، واشنطن ، طوكيو ، وفي عام 2006 فتحت مكاتب للهجرة والسياحة في الهند والبرازيل ، ويمتلك الاقليم الكثير من المناصب الدبلوماسية في الخارج ومنذ العام 1968 يمتلك (Québec du Maison) ، وهي بمثابة سفارة صغيرة بفرنسا ، وفي عام 2005 اصبح للإقليم دور في منظمة اليونسكو، ومنذ عام ٢٠٠٦ ، اصبح اقليم كيببيك يشارك في المؤتمرات الدولية لوزراء التعليم لبلدان الفرنكفونية ، عدا توقيع اتفاقيات مع الولايات المتحدة الامريكية بالمجالات الثقافية والزراعية والتنمية الاقتصادية ، وفتحت مكاتب للهجرة والسياحة بواشنطن وزادت البعثات الوزارية الى الولايات المتحدة (Thürer 2003) (Michelmann & Soldatos 1990 ,65) ، (Quebec-US Relations 2016,١٥٠).

والهدف المزدوج لاستراتيجية كيببيك الدولية هو تحفيز تنمية كيببيك وتحقيق الاعتراف الدولي ب كيببيك كأمة دولة ذات سيادة في الخارج أي الرغبة بالانفصال ولذلك لأكثر من نصف قرن الى الآن، كانت حكومة

كيبك قد اتبعت سياستها الدولية الخاصة بنشاطها الدولي كحكومة دون وطنية بعدم مراعاة التوازن والتنسيق مع السياسة الكندية كحكومة الفيدرالية، وهذه الممارسة معروفة للباحثين والمختصين باسم البارا دبلوماسي، وفي الوقت الحاضر، كيبك هي جزء من مجموعة صغيرة مختارة من الحكومات دون الوطنية، نشطة للغاية على المسرح الدولي. (Crikemans 2010, 181) وفي 2016-2017 ، اصبح لها مكتب سياسي وكانه وزارة للعلاقات الدولية او بمثابة وزارة خارجية شبه مستقلة ولديها ميزانية تقترب من 100 مليون دولار كندي، 427 موظفاً حكومياً، حوالي 183 دبلوماسياً تم نشرهم في الخارج (MRIF 2017) ، هذه هي أعلى الأرقام في أي دولة فيدرالية في العالم .

وفي 2018 ، كيبك لديها 29 مكتباً تمثيلاً دبلوماسياً في دول أجنبية ، بما في ذلك مكتب في باريس الذي يقترب وضعه من وضع السفارة (Gouvernement 2018)، وفي 2016-2017 ، نظمت حكومة كيبك 1575 اجتماعاً مع "الشخصيات الدولية المؤثرة بكافة دول العالم " ، أكثر من 1350 نشاطاً دولياً للترويج وإيصال سياسة كيبك الدولية ، أكثر من 120 مشروع تضامن في 19 دولة و 273 تعاون ثنائي مشاريع تعاون اقتصادي وثقافي وتنموي في 18 دولة ومنظمة اقليمية ودولية ، منذ عام 1965 ولغاية 2020 ، وقعت كيبك 759 اتفاقية دولية " مع ما يقرب من 80 دولة ، أكثر من 385 من هذه الاتفاقيات لا تزال سارية المفعول حتى اليوم.، مع دول دائمة العضوية بمجلس الامن الدولي مثل فرنسا و الولايات المتحدة (MRIF 2017) ، أهمها تتعلق بتقل القوى العاملة ، التعليم والضمان الاجتماعي والاتصالات والبيئة وامن المعلومات والطاقة خاصة بالولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والهند والبرازيل.

وكيبك كحكومة دون وطنية هي أيضا جزء من الوفد الكندي في العديد من الدول الدولية مفاوضات. أوضح حالة حديثة هي مشاركتها في مفاوضات التجارة الحرة بين كندا والاتحاد الأوروبي عام 2019 (3) ، (2013 باكين) .

والسؤال هو لماذا حكومة كيبك نشطة للغاية دولياً؟ قد يقول البعض أن السبب في ذلك هو كيبك تحاول التماس الدعم الاعتراف الدولي في الخارج من أجل الاستقلال ؛ والعلماء تسمية هذا - كلام صحيح ولكن جوهر التحرك لإقليم كيبك ينطلق أن الهوية والأقلية القومية جزء كبير من المعادلة السياسية والتي تحاول كيبك فرضها دولياً الآن وفي المستقبل ، لغرض اعلان كيبك دولة مستقلة ذات سيادة ، وحصل ذلك بدعم وهما يفضلان دور دولي قوي لحكومة كيبك ، والاكثر من ذلك سعت شخصيات سياسية بالإقليم وابرزهم (جين شارست وروبرت بوورس وجان ليساج) ، وجميعهم من رؤساء الوزراء الليبراليين والفدراليين السابقين في كيبك ، كانوا من المساهمين الرئيسيين في أنشطة كيبك الدولية وبخاصة نجاحهم بتطوير استراتيجية للدبلوماسية العامة ، تجاه الولايات المتحدة الامريكية وجعلهم يفهمون ان كيبك المستقلة

يمكن ان تكون حليفا مخلصا للويات المتحدة الامريكية ولن تصبح كوبا الشمال وحاليا يعد كل من إرث جان شارست و جان ليساج من ابرز الدعاة للانفصال عن كندا ولهم حضور دولي كبير بل الفضل بتحقيق ب حضور كيبيك الدولي ، أكثر من حضور لوسيان بوشار أو بولين ماروا ، وكلاهما من قادة الحزب الشيوعي السابق ورؤساء الوزراء ويبقى جان شارست حاليا قائدا لا مثيل له بنظر الشعب باقليم كيبيك لدوره المتميز في تاسيس قاعدة من العلاقات الدولية تخدم انفصال الإقليم. (Maira 2010 ,90) ، Russell (2006 ,78).

وهناك إجماع بين الأحزاب السياسية في كيبيك التي تفضل الهوية"، وليس الدبلوماسية الموازية والهدف الأساسي من ذلك هو بناء وتعزيز الهوية الوطنية كيبيك من خلال الحصول على التعهد الدولي من الخارج لكسب الشرعية الدولية لإعلان كيبيك دولة مستقلة ذات سيادة. (Kukucha, Christopher. 2008 p130)

ان تختلف الدبلوماسية الموازية لا تهدف إلى الاستقلال السياسي والغرض المزدوج من لعبة كيبيك الدولية تحقيق الأمور الاتية :

أولا : الاعتراف الإقليمي والدولي ل كيبيك كدولة في الخارج : أن ((PLQ)) هو حزب قومي بمعنى أن يسعى إلى تعزيز تميز كيبيك وهويتها الوطنية كدولة داخل الدولة الكندية وليس كحكومة محلية ، فالقومية في كيبيك لها دلالة خاصة بالحفاظ على اللغة الفرنسية والثقافة والتراث لشعب اقليم كيبيك وترفض فكرة التنوع الثقافي ، والعامل الاخر هو شخصية صناع القرار في كيبيك، لا سيما في دورهم في صنع السياسات دوليا ، يميل نشاط علاقاتهم إلى الترويج لفكرة مفادها ، التوزيع غير المتكافئ للسلطة والسيادة بين المركز والاقليم في دولة كندا الفدرالية، وبسبب وجود دولة داخل دولة نشأت ازدواجية في ملف ادارة السياسة الخارجية في الفدرالية الكندية ، و يتميز تاريخ النشاط الدولي لكل من أونتاريو ، وكيبيك بوجود العديد من اللاعبين الدوليين ورجال الأعمال السياسيون منهم جان ليساج وبول جيرين لاجوي ودانيال جونسون الأب وكلود مورين ولويز بودوان وجان شارست ،ودورهم المتميز في تعزيز فكرة الانفصال والبحث عن دعم دولي لتحقيقها . (VanDuzer 2013 ,90) ، (Skogstad 2012, 204).

ثانيا : تعكس ((diplomacy Proto)) النشاط الدولي لإقليم معين حكومات دون وطنية مثل كيبيك أو كاتالونيا لدعم استقلالها الوطني ، بعكس ما قاله بانايوتيس سولداتوس ، الذي صاغ مصطلح ، بارا دبلوماسي الدبلوماسية الموازية باعتبارها "مشاركة مباشرة ، وفي حالات مختلفة ، مستقلة في أنشطة العلاقات الخارجية "للدول الفدرالية ،وتستجيب الدبلوماسية الموازية للحاجة الوظيفية لتقسيم السلطة والسيادة بين المركز والاقليم بالدول الفدرالية منعا لانفصال

الإقليم ومع ذلك يمكننا التحدث عن ((Protodiplomacy)) عندما تقوم حكومة دون وطنية أو غير مركزية ، مثل حكومة كيبيك ، تفوض الفاعل المحلي بالإقليم ، في كثير من الأحيان وزير ، للتفاوض أو الدخول في علاقات والدفاع عن مصالح ذلك الحكومة مباشرة مع الجهات الفاعلة الأجنبية الأخرى في الخارج ، قد تكون هذه الجهات الفاعلة الدول ذات السيادة أو المنظمات غير الحكومية أو الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، هكذا تشبهه ((Proto diplomacy)) الدبلوماسية العادية مع اختلاف الاختصاص في أن الحكومات غير المركزية ليست جهات فاعلة معترف بها في القانون الدولي ، لا يمكن أن يصبحوا أعضاء كاملين في الحصول على العضوية بالمنظمات الدولية، أو الإقليمية أو أن تكون طرفا في معاهدة دولية أو اقليمية مع بعض الاستثناءات كما في حالة الولايات الاتحادية لبليجا ((٢٠١٧ ليكيسن وباكين))، لكنهم غالباً ما يشاركون في المفاوضات الإقليمية وعمل المنظمات الدولية ضمن وفودهم الوطنية وفي نطاق دولهم الفيدرالية مثل مشاركة كيبيك ، ضمن الوفد الكندي الرسمي ، ((diplomacy Proto)) تحدث عندما تكون غير مركزية لتسعي الحكومة دون الوطنية بنشاط للحصول على اعتراف دولي لتصبح دولة مستقلة ، كما فعلت كيبيك قبل استفتاءي 1980 و 1995 وكاتالونيا قبل استفتاء عام 2017 . (Lecours 2002 ,89)

ويبقى العاملان المحليان الهوية والأقلية القومية، هو الاختلاف الأساسي بين حكومة كيبيك وغيرها من الحكومات دون الوطنية غير المركزية، على عكس كيبيك ، فإن معظم الدول الفيدرالية ليست جزءاً من أقلية الأمة التي طورت بارا دبلوماسيتها كرد فعل للأغلبية قومية الدولة المهيمنة ، وتبقى القومية هي سمة مشتركة بين الحكومات دون الوطنية الثلاث والأكثر نشاطا في العلاقات الدولية: كيبيك وفلاندرز وكاتالونيا ، مما يشير إلى أن متغير الهوية هذا أساسي في كيبيك وكاتالونيا وفلاندرز ، تفسر القومية جزئياً كثافة الأنشطة الدولية من هذه الدول غير السيادية ، علاوة على ذلك ، كان هذا العامل جسيماً في الاضرار بالوحدة الوطنية لأنظمة الفدرالية المنضوية تحتها ، والسبب رغبة هذه الأقاليم الثلاث بالانفصال ، ويعكس ذلك ، جعلت الدبلوماسية الموازية ممكنة وناجحة لعدد من الولايات المكسيكية الاتحادية ، وعوامل نجاح ذلك تعود الى ان النظام الفيدرالي المكسيكي منح المزيد من اللامركزية السياسية للولايات ، والمزيد من الصلاحيات الدستورية ، جعلت الحكومات دون الوطنية في المكسيك الى تقبل الدبلوماسية الموازية مع تقسيم عادل للسلطات والسيادة. (Wolff 2007,111)



المطلب الرابع

الدبلوماسية الموازية نظام حوكمة متعدد المستويات

تترابط الجهات الفاعلة دون الوطنية في هيكل الدولة الفيدرالية في النظام الفيدرالي الكندي ، دستوريا تمتلك مقاطعة كيبيك العديد من الولايات القضائية والدستورية الاقتصاد ، والموارد الطبيعية ، العمل والصحة والتعليم والثقافة ، وحكومة دون وطنية بصلاحيات كبيرة ، بل و موارد مالية مهمة، لكن الفشل يكمن في عدم تقسيم السلطة فيما يتعلق الشؤون الخارجية وعقد المعاهدات الدولية من قبل الحكومة دون الوطنية في كيبيك بمعزل عن المركز الحكومة المركزية الكندية و لهذا الوضع ، أصبحت المقاطعات الكندية ومنها اقليم كيبيك جهات فاعلة أكثر أهمية في المفاوضات الدولية خلال الخمسين سنة الماضية من الحكومة المركزية و المواضيع الاتفاقيات الدولية (التي يتم التعامل معها التي تتعلق بالتعليم ، الصحة العامة ، التنوع الثقافي ، البيئة ، الإعانات التجارية ، المعاملة الممنوحة للمستثمرين ، وإلغاء التعريف الجمركية حواجز أمام الزراعة والخدمات وما إلى ذلك (Russell 2006 ,78) ، (Aldecoa & Keating 1999 ,90) ، (Skogstad 2012 ,123)

نتيجة لذلك ، لم تعد وزارات الخارجية كيبيك وكاتالونيا وفلاندرز لديهم القدرة على مركزية صنع القرار والتمثيل أو للسيطرة على جميع الوظائف المتعلقة بالشؤون الخارجية، بسبب هذا الموقف ، يعتبر العديد من المؤلفين أن هذا النشاط الدولي الفاعل للحكومات دون الوطنية في مجال السياسة الخارجية كيبيك وكاتالونيا وفلاندرز بوصفه نظام حوكمة متعدد المستويات حيث تترابط الجهات الفاعلة في هيكل الدولة الفيدرالية ، الحكومات دون الوطنية الولايات الفرعية في الهند والأرجنتين وجنوب إفريقيا وكندا وإسبانيا وبلجيكا و ألمانيا أصبحت تدريجياً أكثر انخراطاً في العلاقات الخارجية ، بينما تظل المشاركة على مستوى الدولة في حدها الأدنى في الولايات المتحدة والأهم من ذلك ، أننا نرى زيادة في "الفيدرالية التنفيذية" حيث كل من رئيس الوزراء الاتحادي ورؤساء وزراء المقاطعات يشتركون بنشاط المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن المعاهدات الدولية وفي العقود التي تلت الكونفدرالية ، المصالح الدولية من المقاطعات ، مثل تلك الموجودة في دومينيون كندا ، كانت يقتصر بشكل أساسي على جذب المهاجرين وإقامة علاقات تجارية منذ ذلك الحين ، ومع ذلك ، فإن نطاق المصالح الإقليمية لقد اتسعت إلى الحد الذي أصبحت فيه حكومات المقاطعات اليوم الحكومات دون الوطنية فيما يتعلق بالتجارة الحرة والقضايا البيئية باعتبارها اتحادية النظرير المحافظات تحافظ على وجود دولي لحماية مصالحهم في عدد من المجالات لمواجهة هذه المشكلة ، يجب معالجة القضايا الهامة المتعلقة بالمصالح التجارية والعلاقات عبر الحدود ، البيئة والأمن ، يوجد اليوم أكثر من 400 اتفاقية سارية بين الولايات المتحدة الأمريكية ، والمقاطعات الكندية - أكثرها في البيئة و قضايا الموارد الطبيعية وحدها، تلتى هذه الاتفاقات تم التوقيع عليها في العشرين عامًا الماضية وتشمل ما لا يقل

عن 46 ولاية أمريكية مع مقاطعة كيبيك الكندية كندية ، لم توقع الحكومتان الكندية والأمريكية حول نصف هذه الاتفاقيات ، (Abdul Sattar & Salih 2022 ,89) .

هناك أيضا أكثر من عشرين اتفاقية تجارية لتنظيم المنافذ الحدودية والممرات التي تربط المقاطعات الكندية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تم إنشاؤها بعد ذلك نمت التجارة بين الولايات المتحدة وكيبيك الكندية في أعقاب اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية نافتا. وكيبيك وعدة المقاطعات الكندية الأخرى تشارك أيضا في الرابطة الوطنية ل قم شركات الأمن ناسكو التي تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية والولايات المكسيكية.

وحول قضية تغير المناخ، استراتيجية الحكومة كيبيك ذو شقين. كيبيك نشطة للغاية مع الآخرين غير المركزية الحكومات مثل الولايات المتحدة في تعزيز العمل المتضافر ل تقليل تغير المناخ. في عام 2013، أنشأت كيبيك وكاليفورنيا سوق الكربون الذي كان في ذلك الوقت ثاني أكبر سوق في العالم وبخصوص المصالح الامنية في كندا، مسائل الأمن الدولي والدفاع الإقليمي بشكل عام مرتبطة حصرياً بالحكومة الفيدرالية. هذا لها ما يبررها بقدر ما تتدرج هذه الأنشطة في إطار وطني الدفاع وحماية الحدود، وهما مجالان من مجالات الاختصاص الفيدرالية (Russell 2006 ,90) (الدسوقي و ابراهيم 2008 ،23) .

لكن المقاطعات تشارك أيضا في الأمن، والتي يمكن أن تخضع لولايتها القضائية بطريقتين.

أولاً: بموجب القسم 92 من دستور كندا ، فإن المقاطعات و تلعب البلديات الواقعة تحت الولاية القضائية الإقليمية دوراً مركزياً دور في حماية السكان المدنيين وتطبيق القوانين من خلال الشرطة. حتى وقت قريب جداً ، بدا أن هناك خطأ واضحاً يفصل بين الأنشطة تهدف إلى حماية الإقليم من التهديد الأجنبي ، مسألة اتحادية ، وتلك المتعلقة بالأمن الداخلي ، مصدر قلق إقليمي. هناك عدد من الظواهر التي جعلت هذا الفصل موضع تساؤل، دفع المحافظات إلى الاهتمام بشكل أكبر بالأمن والدفاع، مثل الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، الأوبئة والتدهور البيئي، من بين العوامل المباشرة المسؤوليات التي تقع على عاتق كيبيك منفردة أو مشتركة مع الحكومة الفيدرالية الحكومة " (محسن 2018 ،123) ، (Alwan 2022 ,90) ، (Latouche 1993 ,56) .

ثانياً: إضافة جرائم الإنترنت إلى قائمة القضايا الاساسية، اذ أصبح التهديد المتزايد للإرهاب في المقدمة، خاصة بعد 11 سبتمبر ٢٠٠١، تتطلب محاربة الإرهاب موارد إقليمية الشرطة، رجال الإطفاء، مقدمو الرعاية الصحية بقدر أكبر إن لم يكن أكثر من الموارد الفيدرالية للقوات المسلحة، وخدمات تقنية المعلومات، وكالة خدمات الحدود، إلخ .

كندا وكيبك ليستا في مأمن من هجوم إرهابي، هذا هو السبب في أن اتخذت حكومة كيبك تدابير خاصة لزيادة الأمن، إجراء تغييرات تشريعية لتأمين إصدار السجلات الحيوية وللتصرف بشكل أكثر فعالية في حالة انتهاك قانون الهجرة، لكيبك وإدارة الشرطة في مدينة مونتريال، بالتعاون مع شرطة الخيالة الكندية الملكية في فريق أمن وطني متكامل ومحاربة الإرهاب. أنشأت إدارة السلامة العامة مجموعة عمل حول التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. طارئ وضع خطة التأهب لإدارة عواقب الكوارث بمختلف أنواعها ، بما في ذلك العمليات الإرهابية (Chaloux and Séguin 2012 ,91) ، (عزام ، ٢٠٢٠ ، ١٢) ، (Khaleel 2022 ,98).

ولنتذكر، ان البارا دبلوماسية وقيمتها للأمن الدولي، ومكافحة الارهاب وغسيل الاموال، ممكن ان تكون اداة لتقليل الابعاد العابرة للقومية للصراعات الاثنية او انها الدبلوماسية الموازية، تقدم فرصة لاحتواء الاقليات وحل الصراعات الداخلية في الدول الفيدرالية، لاسيما ما يتعلق بتقاسم السلطة والتوزيع العادل للموارد والثروات لتجنب انهيارها، ولهذا كانت وما زالت كندا الفيدرالية تؤكد انها تريد شراكة سياسية واقتصادية مع اقليم كيبك لمنعها من الانفصال وحالة كيبك هي الأكثر اتساقاً ، والأكثر احترافية ، وأفضل تكيفاً مع طبيعة النظام الدولي والسبب الرئيسي في أن كيبك هي الأكثر نشاطاً على المستوى الدولي وترتبط الحكومات غير المركزية في الخارج بالقومية والهوية، ولا تشترك الحكومات غير المركزية الأخرى في نفس الخصائص، السبب الوحيد للحكومات غير المركزية التي تقترب من كيبك هي فلاندرز و كاتالونيا، هم لم يحققوا مكانة كيبك بعد ، بشكل أساسي لأنهم كانوا نشطين دولياً لفترة زمنية أقصر، وفي كلتا الحالتين ، فإنهم يرون في كيبك نموذجاً يحتذى به.

يجب علينا أيضاً ألا نعمم نموذج او تجربة كيبك بشكل مبالغ فيه، كيبك لا يزال التواجد الدولي صغيراً جداً مقارنةً بكندا، فقط في مستوى موارد الميزانية ، والاختلافات بين كيبك و كندا هائلة اذ تقدر موازنة كيبك (150) مليون دولار مخصص جزء كبير منها للنشاطات الدولية ، في حين أن ميزانية نظيرتها الفيدرالية ، و وزارة الخارجية والتجارة الدولية) يقترب من واحد مليار دولار كندي، بالإضافة إلى ذلك ، إذا قمنا بتضمين ميزانية الوكالة الكندية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع الوطني ، إذن نحن نتحدث عن ميزانية إجمالية للشؤون الخارجية الكندية بحوالي 25 مليار دولار كندي. (لوكور 2020 ، ١٢٣) ، (سعيدوني 2016 ، ٣٤) ، (Namuq 2019 ,90) ، (Tavares 2016 ,78).



الخاتمة:

الدبلوماسية الموازية تؤدي دروا مهما في أنظمة الحكم الفدرالي، لتكون الفاعل ما دون الوطني الذي يقوم بممارسة أدوار متعددة تؤديها على مستويين الحكم وإعمال السيادة على حد سواء، وبين هذا وذلك تتفاعل الحكومات والادارات المحلية خارج حدودها المحلية والاقليمية، لتبدأ مرحلة جديدة في إدارة سياسات الشراكة الخارجية خدمة للولايات والاقاليم المحلية في أي دولة تتبع النموذج الفدرالي.

ويكمن هدف الدبلوماسية الموازية في إدارة الملفات الخارجية الممتدة خارج حدود المناطق الاقليمية المحلية، في أنظمة الحكم الفدرالية، مما يتطلب البحث عن وسائل وأدوات فاعلة قادرة على إدارة الحكم، وممارسة إعمال السيادة كونهما من صميم اختصاص الحكومة الاتحادية في المركز، على أن تجري عملية الفهم لحدود ممارسة الصلاحيات تلافيا لأي اشكالية دستورية أو ادارية متأتية عن تطبيق النظام الفدرالي.

وتدعم اطروحة بحثنا الرؤية البحثية لما طرحه بانايوتيس سولداتوس حينما اعتمد مفهوم الدبلوماسية الموازية من أجل إدارة صلاحيات خارجية هي في الأساس مصنفة من ضمن الصلاحيات المركزية للحكومة الاتحادي في أنظمة الحكم الفدرالية وليس للحكومات المحلية في الأطراف، من أجل تبسيط اجراءات العمل السياسي ، والمضي في تنفيذ برامج التطوير على مستوى الانجاز في الولايات التي تستلزم اللامركزية السياسية في تقاسم السلطة وحتى ممارسة السيادة حصرا ، مما ينتج قيام حكومات دون الوطنية لذا فليس من السهل الخروج من اشكاليات ادارة الحكم تارة ، واعمال السيادة خارج الاقليم والولاية تارة أخرى ، حينما تتمثل الظاهرة في بناء أدوار مضافة تكميلية لعمل الحكومة المحلية ضمن نطاق العلاقات الخارجية أياً كان نوعها ، فهناك أقاليم مثل فلاندرز في بلجيكا ، كاتالونيا وإقليم الباسك في إسبانيا ، وكيبك في كندا وما سواها من اقاليم. لا سيما وأن المشاركة في إدارة العلاقات الخارجية يسهم في تطور الصلاحيات وتعدد مستويات الحكم الذاتي أو ما سواه على وفق نمط الادارة المتاح لها ، مما يؤسس لمراحل متعددة في تطور مستويات الاداء بالحكم الاتحادي، وعلى وجه التحديد البحث في طريقة إدارة العلاقات الخارجية في المناطق والاقاليم التي تتمتع بصلاحيات دستورية كما هو الحال في إسبانيا والمانيا وايطاليا وفرنسا، والشيء نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك والبرازيل وما سواها من نماذج تطبيقية للظاهرة .

لذاك تعد كيبك واحدة من أكثر الدول الفيدرالية نشاطاً على الساحة الدولية، كقاعدة عامة، يستخدم المتخصصون مفهومين، وهما (Paradiplomacy و Protodiplomacy)، لشرح الإجراءات الدولية للدول الفيدرالية، لكن هذين المفهومين ينصفان حالة كيبك .

في اقليم كيبك ، هناك إجماع بين الأحزاب السياسية على تنفيذ "بارادبلوماسية الهوية" التي يتمثل هدفها الأساسي في بناء وتعزيز دولة كيبك من خلال الإجراءات الدولية للحصول على الاعتراف الدولي، إن الهوية (Proto diplomacy) اكثر كثافة من البارا دبلوماسية ولكنها تختلف عنها في المفهوم والممارسة هدفها العمل الدولي لتحقيق وضع دولة ذات سيادة، لأكثر من نصف قرن الآن، كانت حكومة كيبك اتبعت سياستها الدولية الخاصة بحكومة دون وطنية بالتوازي مع الحكومة الكندية الفيدرالية.

فالغرض الأساسي من (Proto diplomacy) هو بناء وتعزيز هوية كيبك الوطنية من تحشيد الاعتراف الدولي بها من الخارج ، وتختلف (Proto diplomacy) عن (Para diplomacy) من حيث أنها تهدف إلى سياسة استقلال، الرغبة بالانفصال والهدف المزدوج لاستراتيجية كيبك الدولية هو تحفيز تنمية كيبك وتحقيق الاعتراف الدولي بك كدولة ذات سيادة في الخارج.

وفي ديسمبر ٢٠١٩، خلال مؤتمر في قرطبة (الأرجنتين)، عقد اجتماع لإنشاء شبكة الخبراء في الدبلوماسية الموازية والتعاون الإقليمي.

جمعت الشبكة الأكاديميين والخبراء والممارسين المرتبطين بالدبلوماسية الموازية في جميع أنحاء العالم. ولكن من الواضح أن هذه ليست سوى الخطوة الأولى نحو تعزيز المجتمع المعرفي.

وأخيراً، في حين يتعين على أعضاء المجتمع المعرفي أن يعملوا على تعزيز إدراج الدبلوماسية الموازية في العالم الأكاديمي، يتعين على الباحثين في مجالات مثل العلاقات الدولية، والعلوم السياسية، والاقتصاد، وعلم الاجتماع أن يشرعوا أيضاً في إدراج الدبلوماسية الموازية في دراساتهم الخاصة و في التخطيط للدبلوماسية الموازية وبلورتها في إطار السياسة الخارجية الوطنية.

الاستنتاجات:

أولاً : ضرورة أهمية دمج الدبلوماسية الموازية في العلاقات الدولية:

في مجال العلاقات الدولية، لا تزال النظريات السائدة تحافظ على موضوع القانون الدولي باعتباره الفاعل الرئيسي وموضوع التحليل. ولا ينبغي النظر إلى صعود النشاط الدبلوماسي

الموازي، الذي تم الاعتراف به وتطبيقه، باعتباره إزاحة للدولة بل كمكمل لها. ومن غير الممكن أن ننكر أن المفاوضات وصياغة المعاهدات، فضلاً عن تنسيق الإجراءات، لا تزال تتم من خلال وزارات الخارجية؛ وبينما يتزايد انخراط قادة الدول بشكل مباشر في الساحة الدولية، فإنهم يواصلون القيام بذلك من منظور الحكومة المركزية للبلاد، دون تهديد تفرد صوت الدولة. وبالتالي، ستظل الدولة، كفاعل وموضوع للتحليل، ضرورية لفهم الساحة الدولية. ومع ذلك، فإن إهمال المشاركة الدبلوماسية الموازية يعيق إجراء تحليل أكثر تعقيداً للواقع الدولي.

على سبيل المثال، عندما قررت الحكومة المركزية انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، أنشأ اثنا عشر حاكم ولاية (من الديمقراطيين والجمهوريين) تحالف المناخ الأمريكي (الذي أيده حالياً ٣٠ حاكماً)، لأنهم رفضوا التخلي عن مبادئ باريس. بالإضافة إلى ذلك، أيد ما يقرب من ٤٠٠ عمدة الاتفاقية من تلقاء أنفسهم، بما في ذلك أولئك من المدن العشر الأكثر اكتظاظاً بالسكان في الولايات المتحدة. إذا كان تحليل التأثير الدولي لاتفاقية باريس يأخذ في الاعتبار سلوك الولايات فقط، فإنه لا يمكن أن يفسر النتائج التي تحققت في الولايات المتحدة.

ثانياً: التحديات التي تفرضها الدبلوماسية الموازية

إن هذا النشاط المتزايد للحكومات غير المركزية ينطوي على تحديين رئيسيين. الأول هو الربط بين النشاط الدبلوماسي الموازي والسياسة الخارجية. إن العمل الخارجي للدول أو المقاطعات يشكل قضية حساسة للغاية بالنسبة للحكومات المركزية، إما لأنها ترى في الدبلوماسية الموازية تحدياً لسيادتها، أو لأن تعدد الأصوات الصادرة من نفس البلد إلى الساحة الدولية يجعل من الصعب تقديم سياسة خارجية وطنية متماسكة. بعبارة أخرى، كانت مبادئ المصلحة الوطنية والسيادة والسلامة الإقليمية، على الأقل في الماضي، هيأ الحكومات المركزية ضد الدبلوماسية الموازية، على الرغم من أنها لا تعرض أراضي البلاد أو حدودها للخطر.

وعلى عكس ما يحدث في أوروبا، فإن هذا التحدي له سمة فريدة في الأمريكتين. فالامتداد الإقليمي لهذه البلدان يولد مواقف حيث تكون للمدن والحكومات المتوسطة، الواقعة في المناطق الحدودية، اتصالات أكثر تواتراً وعمقاً مع نظيراتها الأجنبية مقارنة بعواصمها الوطنية. وقد أثار هذا بدوره الشكوك حول التأثيرات المحتملة التي قد يخلفها هذا الارتباط على العلاقات الثنائية على المستوى المركزي.

ومع ذلك، حتى لو استمر النشاط الموازي للدبلوماسية في التوسع، سواء في نطاقه أو في عمق المواضيع، فإن الحكومة المركزية ستظل الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية. وهذه الصفة لا جدال فيها، على الأقل في المستقبل المنظور. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن الحكومة المركزية يمكنها أن تستمر في العمل دون الاهتمام بالجهات الفاعلة الدولية الجديدة؛ بل على العكس من ذلك، يجب أن تعرف كيف تتحول إلى الوحدة التي تعبر عن الضغط بين المستويات دون الوطنية وفوق الوطنية.

ويقع التحدي الثاني على عاتق الجهات الفاعلة الموازية للدبلوماسية نفسها، التي تحتاج إلى إعداد وتخطيط أنشطتها الدولية. والدبلوماسية الموازية لا تتعلق بالحكام الذين يقومون، بصفتهم الشخصية، بإجراء مكالمات هاتفية أو زيارات إلى الخارج. وإذا كان الأمر كذلك، فسيكون الأمر أشبه بالنشاط الدولي للشخصيات الشهيرة. بل على العكس من ذلك، تتطوي الدبلوماسية الموازية على جهة فاعلة تشبه الدول، بمعنى أن سلطاتها منتخبة من قبل مواطنيها، وبالتالي ممثلين لهم.

إن التحديين اللذين تواجههما الدبلوماسية الموازية حالياً يشتركان في نفس المشكلة بالنسبة لصناع السياسات ومستشاريهم: غياب مجموعة أكاديمية متينة تسمح بتقديم تفسيرات عامة لدوافع وأهداف العمل الدبلوماسي الموازي. وفي الوقت الحالي، لا توجد نظرية متينة، مدعومة ببيانات كمية أو نوعية، تقدم تفسيراً لكيفية أو لماذا تقرر الحكومات غير المركزية المشاركة في الساحة الدولية، أو كيف يمكن للدولة أن تعبر بشكل أفضل عن مصالحها.

يبدو أن المناقشة في الشؤون الدولية منقسمة إلى عالمين: عالم الدول (مجال تحليل العلوم السياسية والعلاقات الدولية) وعالم الجهات الفاعلة غير الحكومية (حيث كانت الدراسات ذات طبيعة اقتصادية إلى حد ما ومقتصرة على الأراضي الوطنية). وقد أحدثت الدبلوماسية الموازية انقطاعاً في هذا النقاش، لأنها أدخلت عالماً ثالثاً حيث تكون الحكومات غير المركزية جهات فاعلة دولية حقيقية، وهو ما لا يمكن فهمه باستخدام أدوات الاقتصاد فقط أو نظرية العلاقات الدولية. إن النموذج الكلاسيكي للتحليل الدولي يفتقر إلى الأدوات اللازمة لفهم الظروف السياسية والدستورية للحكومات غير المركزية في العلاقات الدولية ولا يرى اختيار الآليات والقيود والعلاقة بين الحكومات غير المركزية والدولة. لذلك، لا يمكن توليد مجموعة تحليلية جديدة من تخصص واحد ولكن يجب دمج العديد منها في منظور دولي مبني على المستوى المحلي.

المصادر باللغة العربية :

١. ترودو: يمكن لمقاطعة كيبيك تعديل جزء من الدستور الكندي، 20/ 5 / 2021 ينظر الرابط: <https://gate.ahram.org.eg/News/2721800.aspx>
٢. الدسوقي ، ايمن ابراهيم . 2008. الدبلوماسية الموازية: الفاعلية ابراهيم الدسوقي .مجلة النهضة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.
٣. سعيدوني ، معاوية . 2016. التعددية الثقافية الكندية في مواجهة التحديات وخصوصية مقاطعة "كيبك". عالم الفكر. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. المجلد 44 . العدد (3). الكويت .
٤. عبد السادة ، ايناس . 2020. البرادبلوماسي : لمحة تعريفية موجزة ، المجلة العربية للنشر العلمي العدد الخامس عشر . 2 / كانون الثاني .
٥. عزام ، إسلام. ٢٠٢٠. كندا وتجدد مطالب انفصال مقاطعات الغرب . متاح على الرابط : <https://gate.ahram.org.eg/daily/News/749190.aspx>
٦. لوکور ، أندريه . 2020 . المناحي السياسية للدبلوماسية الموازية: دروس من العالم المتقدم. ترجمة: محمد كاظم الصالح. ايناس عبد السادة علي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية ،المجلد 2020 ، العدد (43) ، قطر .
٧. محسن ، محمد عباس. 2018. هل تسمح الدساتير الديمقراطية بالانفصال من جانب واحد؟ مراجعة تأملية للنماذج الفيدرالية. مجلة الشريعة والقانون. كلية القانون. جامعة الامارات العربية المتحدة. العدد (75) . السنة الثانية والثلاثون .

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdel-Sada, Enas. 2020. Paradiplomacy: A Brief Introductory Overview, Arab Journal of Scientific Publishing, Issue Fifteen. 2/January.
2. Abdul Sattar, Aya Jaafar& Salih ,Yusra Mahd . 2022. University of Baghdad College of Political Science ,The position of Iraq in Russia's foreign policy after the year 2000 AD. Baltic journal of law & politics a journal of vytautas magnus university . volume 15, number 3
3. Abed kadhim ,Hayder. Ibrahim , Shefaa Khaleel . 2022. University of Baghdad, College of Political Science The Saudi Foreign Policy towards Iraq after 2014 University of Baghdad, College of Political Science, Iraq. Social science journal . vol.12, n3, November Issue.
4. Aldecoa, Francisco, and Keating, Michael. 1999. Paradiplomacy in Action: The Foreign Relations of Subnational Governments. London: Frank Cass Publishers
- Bache, Ian, and Matthew Flinders, eds. 2004. Multi-level Governance. Oxford: Oxford University Press.



5. Al-Desouki, Ayman Ibrahim. 2008. Parallel Diplomacy: Effectiveness Ibrahim Al-Desouki. Al-Nahda Magazine. Faculty of Economics and Political Science. Cairo University.
6. Alwan ,Saad Obaid .2022. University of Baghdad, College of Political Science Economic and security competition between the United States and Russia in Africa . Journal of Positive School Psychology . Vol. 6, No. 7.
7. Amin, A. and N. Thrift (1994), 'Living in the Global', in A. Amin and N. Thrift (eds) Globalization, Institutions, and Regional Development (Oxford: Oxford University Press).
8. Azzam, Islam. 2020. Canada and the Renewal of Demands for the Secession of the Western Provinces. Available at: <https://gate.ahram.org.eg/daily/News/749190.aspx>
9. Borrás, S. .1993. 'The "Four Motors of Europe" and its Promotion of R&D Linkages: Beyond Geographic Contiguity in Inter-Regional Agreements, Regional Politics and Policy, Vol.3 No.3.
10. Camilleri, J. and J. Falk .1992. the End of Sovereignty? The Politics of a Shrinking and Fragmenting World (Aldershot: Edward Elgar).
11. Chaloux, Annie, Paquin, Stéphane and Séguin, Hugo. 2015. "Federalism and Climate Change Negotiations: The Role of Québec." International Negotiations 19. (1) . Clarendon Press.
12. Commitments in Areas within Provincial Jurisdiction More Credible?" International Journal 68 (4)
13. Conklin, D. .1997. 'NAFfA: Regional Impacts', in M. Keating and J. Loughlin (eds), The Political Economy of Regionalism (London and Portland, OR: Frank Cass),
14. Crikemans, David. 2010. "Regional Sub-State Diplomacy from a Comparative Perspective:
15. Duchacek, I., D. Latouche and G. Stevenson .1988. Perforated Sovereignties and International Relations. New York: Greenwood.
16. Dunford, M. and G. Kafkalas .1992. 'the Global-Local Interplay, Corporate Geographies and Spatial Development Strategies in Europe', in M. Dunford and G. Kafkalas (eds), Cities and Regions in the New Europe (London: Belhaven).
17. Dymont, David M. 2001. "The Ontario Government as an International Actor Regional and Federal Studies 11 (1): 55–79.
18. Earl. 2013. The Development of Sub-State Cross-Border Interactions in North America, 1994–2012: The Impact of NAFTA and the Post-9/11 Security Policies. Unpublished manuscript
19. Enjeux et perspectives (Sillery, Quebec: Septentrion).
20. Haas, P. M., 1992. Introduction: epistemic communities and international policy coordination. International Organization. Cambridge Journals, 46(1)
21. Hocking, B. 1997. 'Regions and International Relations' in M. Keating and Loughlin (eds) The Political Economy of Regionalism (London and Portland, OR: Frank Cass)



22. Hocking, Brian. 1993. Localizing Foreign Policy: Non-central Governments and Multilayered Diplomacy. New York: St-Martin's Press—. 2003. "Unraveling the Central State, But How? Types of Multi-Level Governance." American Political Science Review 97 (2).
23. Hooghe, L. (ed.) .1996. Cohesion Policy and European Integration (Oxford: Clarendon).
24. Jeffery, Charlie. 2000. "Sub-national Mobilization and European Integration: Does it Make Any Difference?" Journal of Common Market Studies 38 (1).
25. Keating, M. 1997. 'Stateless Nation Building. Quebec, Catalonia and Scotland in the Changing State System', Nations and Nationalism, Vol.3, No.4.
26. Kukucha, Christopher . 2013 . "Canadian Sub-federal Governments and CETA: Overarching Themes and Future Trends." International Journal 68 (4).
27. Lachapelle, Guy. 2000. "Identity, Integration and the Rise of Identity Economy The Quebec Case in Comparison with Scotland, Wales and Catalonia." In Stéphane Paquin 25 Globalization, Governance and Identity: The Emergence of New Partnerships, edited by Guy Lachapelle and John Trent. Montréal: Presses de l'Université de Montréal.
28. Lachapelle, Guy. 2018 .Political Parties as a Tool of Identity Paradiplomacy: The Case of the Parti Québécois and the UNESCO Convention on Cultural Diversity." In Borders and Margins: Federalism, Devolution and Multi-Level Governance, edited by Guy Lachapelle and Pablo Onate,. Opladen: Barbara Budrich Publishers.
29. Laforest and V. Lemieux (eds), Le Quebec et la restructuration du Canada, 1980-1992.
30. Latouche, D. 1993. "'Quebec, See Canada": Quebec Nationalism in the New Global Age', in A-G. Gagnon (ed.), Quebec. State and Society, 2nd edn. (Scarborough: Nelson Canada).Morata, F. 1996. 'Barcelone et la Catalogne dans l'arene europeenne', in R. Balme (ed.), Les Politiques du neo-regionalisme (Paris: Econornica).
31. Lecour, André. 2020. The Political Aspects of Parallel Diplomacy: Lessons from the Developed World. Translated by: Mohammed Kazem Al-Saleh. Enas Abdel-Sada Ali. Arab Center for Research and Policy Studies, Arab Policies Journal, Volume 2020, Issue 43, Qatar.
32. Lecours , André. 2018. The Two Quebec Independence Referendums: Political Strategies and International Relations In: Diego Muro and Eckart Woertz (Eds.), Secession and Countersecession An International Relations Perspective, Barcelona Centre for International Affairs (CIDOB), Barcelona.
33. Lecours , André .Canadian Federalism and Foreign Relations: Quebec and Alberta, In: Ferran Requejo (ed.), David Crikemans ... [et al.], For Referendums: Political Strategies and International Relations, eign policy of constituent's units at the beginning of 21st century, Generalitat de Catalunya,) Institut d'Estudis Autònoms IEA, Barcelona, 2010
34. Lecours, A., 2002. Paradiplomacy: Reflections on the Foreign Policy and International Relations of Regions. International Negotiation, Issue 7



35. Lequesne, Christian, and Stéphane Paquin. 2017. "Federalism, Paradiplomacy and Foreign Policy: A Case of Mutual Neglect." *International Negotiation* 22(2):.
36. Les Politiques du neo-regionalisme .Paris: Economica.
37. Maira, L., ed., 2010. *La Política Internacional Subnacional en América Latina*. Buenos Aires: Libros del Zorzal. and Kukucha, Christopher. 2008. *The Provinces and Canadian Foreign Trade Policy* Vancouver, University of British Columbia Press
38. Martin, Pierre. 1995. "When Nationalism Meets Continentalism: The Politics of Free Trade in Quebec." *Regional and Federal Studies* 5 (1): 1–27
39. McHugh, James. 2015. "Paradiplomacy, Protodiplomacy and the Foreign Policy Aspiration of Quebec and the Other Canadian Provinces." *Canadian Foreign Policy Journal* 21 (3):
40. McMillan, S. L., 2008. *Subnational Foreign Policy Actors: How and Why Governors Participate in U.S. Foreign Policy*. *Foreign Policy Analysis*, Issue 4
41. Michelmann, H. J. & Soldatos, P. edits., 1990. *Federalism and international relations: the role of subnational units*. Oxford: Clarendon Press.
42. Michelmann, Hans, ed. 2009. *Foreign Relations in Federal Countries*. Montréal McGill Queen's University Press :
43. Mohsen, Mohammed Abbas. 2018. *Do Democratic Constitutions Allow Unilateral Secession? A Reflective Review of Federal Models*. *Journal of Sharia and Law*. Faculty of Law. United Arab Emirates University. Issue 75. Thirty-second year.
44. Montréal: Boréal. . Morin, Claude. 1987. *L'art de l'impossible. La diplomatie québécoise depuis 1960*.
45. Morin, David, and Poliquin Myriam. 2016. "Governing the Border? Québec's role in North American Security." *American Review of Canadian Studies*
46. Namuq, Basma khaleel. 2019 . *Identity reflection on the priorities of kurdish external political behavior: para diplomacy university of Baghdad, college of political science . International Journal of Research in Social Sciences and Humanities . (IJRSSH) Vol. No. 9, Issue No. IV.*
47. Oddone, N., 2018. *Paradiplomacia transfronteriza: Reflexiones teóricas*. En: N. Oddone & J. M. Ramos, edits. *Integración y paradiplomacia transfronteriza: experiencias comparadas del Río Bravo hasta la Patagonia*. Tijuana: El Colegio de la Frontera Norte and Storper, M. 1995. 'The Resurgence of Regional Economies, Ten Years Later: The Region as a Nexus of Untraded Interdependencies', *European Urban and Regional Studies*, Vol.2, No.2 .
48. Ohmae, Kenichi .1995. *The End of the Nation State. The Rise of Regional Economies (New*
49. Panayotis. 1990. "An Explanatory Framework for the Study of Federated Role of Subnational Units, edited by H. J. Michelmann and Panayotis Soldatos. Oxford:
50. Paquin, Stéphane .2013. "Federalism and the Governance of international trade negotiations in Canada: comparing CUSFTA with CETA." *International Journal*



- Quebec, Scotland, Bavaria, Catalonia, Wallonia and Flanders.” The Hague Journal of Diplomacy 5 (1–2).
51. Russell, R., 2006. El Estado-nación y los actores gubernamentales no centrales: su lugar y relación en el debate teórico dentro de la disciplina de las relaciones internacionales. En: S. Rodríguez Gelfenstein, ed. La paradiplomacia: las relaciones internacionales de los gobiernos locales. México: Miguel Ángel Porrúa,
 52. Saeeduni, Moawia. 2016. Canadian Multiculturalism in the Face of Challenges and the Specificity of the Province of "Quebec." The World of Thought. The National Council for Culture, Arts and Letters. Volume 44. Issue: 3. Kuwait.
 53. Sarquís, D. J., 2016. El contexto histórico para la reflexión teórica sobre el fenómeno de la paradiplomacia en el mundo globalizado. Desafíos, 28(I), and Baser, B. and A.E. Öztürk. 2017. Authoritarian politics in Turkey: Elections, resistance and the AKP. London: IB Tauris
 54. Skogstad, Grace .2012. “International Trade Policy and Canadian Federalism: A Constructive Tension,” in Herman Bakvis and Grace Skogstad, editors, Canadian Federalism: Performance, Effectiveness and Legitimacy, 3rd ed. Toronto: Oxford University Press. And Chaloux, Annie, and Paquin ,Stéphane. 2012. “Green Paradiplomacy in North America: Climate Change Regulation at Subnational Level: Successes and Limits of the NEG-ECP.” In Taking Action for Sustainable Development Subnational Policies and Multi-Level Interactions, edited by Hans Bruyninckx Sander Happaerts, and Karoline Van den Brande, . London: Palgrave
 55. States as Foreign-Policy Actors.” In Federalism and International Relations: The Soldatos,
 56. Tavares, Rodrigo .2016. Paradiplomacy. Cities and States as Global Players. New York: Oxford University Press. and Chaloux, Annie. 2009. “Fédéralisme, relations transfrontalières et changements climatiques: le cas de la Conférence des gouverneurs de la Nouvelle-Angleterre et premiers ministres de l’Est du Canada.” MA diss., Université de Sherbrooke
 57. Thürer, D., 2003. Federalism and Foreign Relations. En: R. J. Blindenbacher & A. Koller, edits.Federalism in a changing world: learning from each other. Montréal: McGill-Queen’s University Press, and Wolff, S., 2007. Paradiplomacy: Scope, Opportunities and Challenges. Bologna Center Journal of International Affairs, Volumen 10, and Pintarits, S. 1995. Macht, Demokratie und Regionen in Europa. Analysen und Szanarien de Integration und Desintegration .Marburg: Metropolis.
 58. Trudeau: Quebec can amend part of the Canadian Constitution, 20/5/2021 See the link <https://gate.ahram.org.eg/News/2721800.aspx>:
 59. VanDuzer, Anthony. 2013. “Couldan Intergovernmental Agreement Make Canadian Treaty .York: Fress Press.